

جمعية الشفافية الكويتية  
دولة الكويت

البيانات المالية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011  
مع  
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

صفحة	تقرير مراقب الحسابات المستقل
3	بيان المركز المالي
4	بيان الإيرادات والمصروفات
5	بيان التدفقات النقدية
11 – 6	إيضاحات حول البيانات المالية

## البزيع وشركاهم

عمارة الخطوط الجوية الكويتية - الدور السابع - شارع الشهداء  
ص. ب 2115 الصفاة - 13022 دولة الكويت  
ت +965 22961000 ف +965 22412761  
mail@albazie.com www.albazie.com

## تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة / أعضاء مجلس الإدارة المحترمين  
جمعية الشفافية الكويتية  
دولة الكويت

### تقرير البيانات المالية

لقد دققت البيانات المالية المرفقة لجمعية الشفافية الكويتية "الجمعية" والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2011 وبياني الإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية للسنة المنتهية آنذاك وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى .

### مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية لتقارير المالية من مسؤولية الإدارة. وتقوم الإدارة بتحديد نظام رقابة داخلي يتعلق بإعداد البيانات المالية بصورة عادلة بحيث لا تتضمن أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ .

### مسؤولية مراقب الحسابات

إن مسؤوليتي هي إبداء الرأي حول البيانات المالية بناء على التدقيق الذي قمت به . لقد قمت بالتدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب الالتزام بأخلاق المهنة وتخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية لا تتضمن أخطاء مادية .

تشتمل إجراءات التدقيق الحصول على الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية . يتم اختيار الإجراءات استناداً إلى تقدير مدقق الحسابات ، وتشتمل على تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ . ولتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار نظام الرقابة الداخلي لإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة بغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة للظروف وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي . ويتضمن التدقيق تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولة التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم شامل لعرض البيانات المالية .

باعتماد أن الأدلة المؤيدة التي تم الحصول عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً يمكنني من إبداء رأيي حول البيانات المالية.

- 2 -

## الرأي

برأبي، إن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة - من جميع النواحي المادية - المركز المالي لجمعية الشفافية الكويتية كما في 31 ديسمبر 2011 وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية آنذاك وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها للنشاطات غير التجارية.

## تقرير المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأبي كذلك، أنني قد حصلت علي المعلومات التي رأيتها ضرورية لأداء مهمتي، وإن الجمعية تمسك حسابات منتظمة، وأن الجرد أجري وفقا للأصول المرعية، وفي حدود المعلومات التي توفرت لدي، لم يرد إلى علمي وقوع أية مخالفات قانونية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 على وجه يؤثر ماديا في المركز المالي للجمعية.

د . شعيب عبد الله شعيب

مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33

RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت

4 مارس 2012

- مدققون فخريون -

2010	2011	ايضاح	الموجودات
			موجودات متداولة :
7,212	105,163		نقد في الصندوق ولدى البنوك
20,000	-		ودائع لأجل
13,296	16,338	3	أرصدة مدينة أخرى
40,508	121,501		مجموع الموجودات المتداولة
7,919	6,051	4	موجودات ثابتة
48,427	127,552		
			المطلوبات وأموال الجمعية
			مطلوبات متداولة :
3,110	5,478		أرصدة دائنة أخرى
3,110	5,478		مجموع المطلوبات المتداولة
1,837	3,774	5	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
			أموال الجمعية :
91,962	43,480		الرصيد في بداية السنة
(48,482)	74,820		زيادة ( نقص ) الإيرادات عن المصروفات للسنة
43,480	118,300		مجموع أموال الجمعية
48,427	127,552		

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (8) جزءا من البيانات المالية

رئيس مجلس الإدارة  
صلاح محمد الغزالي

جمعية الشفافية الكويتية  
بيان الإيرادات والمصروفات  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011  
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2010	2011	إيضاح	
			الإيرادات :
41,825	197,772	6	تبرعات
1,545	2,015		رسوم انتساب واشتراكات الأعضاء
28,665	-		رسوم دورات تدريبية
1,038	405		إيرادات فؤاند
73,073	200,192		مجموع الإيرادات
			المصروفات :
(117,806)	(121,810)	7	مصروفات عمومية وإدارية
(3,749)	(3,562)	4	إستهلاك
(121,555)	(125,372)		مجموع المصروفات
(48,482)	74,820		زيادة (نقص) الإيرادات عن المصروفات للسنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (8) جزء من البيانات المالية

جمعية الشفافية الكويتية  
بيان التدفقات النقدية  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011  
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2010	2011	
		<b>التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :</b>
(48,482)	<b>74,820</b>	زيادة (نقص) الإيرادات عن المصروفات للسنة تسويات :
(1,038)	<b>(405)</b>	إيرادات فوائد
3,749	<b>3,562</b>	إستهلاك
23	-	خسارة بيع موجودات ثابتة
777	<b>1,937</b>	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
(44,971)	<b>79,914</b>	
		<b>التغير في الموجودات و المطلوبات التشغيلية :</b>
(850)	<b>(3,548)</b>	أرصدة مدينة أخرى
182	<b>2,368</b>	أرصدة دائنة أخرى
(45,639)	<b>78,734</b>	النقد الناتج من (المستخدم في) العمليات التشغيلية
(649)	-	مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة
(46,288)	<b>78,734</b>	صافي النقد الناتج من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
		<b>التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :</b>
40,000	<b>20,000</b>	صافي الحركة على ودائع لأجل
1,580	<b>911</b>	إيرادات فوائد مستلمة
(6,059)	<b>(1,694)</b>	المدفوع لشراء موجودات ثابتة
50	-	المحصل من بيع موجودات ثابتة
35,571	<b>19,217</b>	صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية
(10,717)	<b>97,951</b>	صافي الزيادة (النقص) في نقد في الصندوق ولدى البنوك
17,929	<b>7,212</b>	نقد في الصندوق ولدى البنوك في بداية السنة
7,212	<b>105,163</b>	نقد في الصندوق ولدى البنوك في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (8) جزءا من البيانات المالية

1 - تأسيس ونشاط الجمعية

تم إشهار جمعية الشفافية الكويتية وفقا للقرار الوزاري رقم 29 لسنة 2006 الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتاريخ 13 مارس 2006 والمنشور بالجريدة الرسمية بالعدد رقم 761 لسنة 2006 الصادر بتاريخ 26 مارس 2006 .

تتلخص أغراض الجمعية فيما يلي :

1. المساهمة في تحسين صورة دولة الكويت محليا ودوليا في مجال الإصلاح ومناهضة الفساد من خلال العمل على إبراز المظهر الحضاري والصورة المشرفة لدولة الكويت .
2. نشر القيم الفاضلة في المجتمع والتي تدعو إلى الإصلاح وتناهض الفساد في جميع المجالات.
3. تنمية ثقافة المجتمع في مجال الإصلاح، ونشر المبادئ والقيم الداعية إلى إيجاد مجتمع خال من جميع أشكال الفساد وسوء استعمال السلطة.
4. العمل على تعزيز مبدأ الشفافية والسعي إلى تفعيل كافة القوانين والقرارات الداعمة لها لدى كافة القطاعات الحكومية والأهلية .
5. اقتراح معالجة نواحي القصور التشريعي واللائحي في مجال الإصلاح ومناهضة الفساد واستغلال السلطة للمنفعة الشخصية .
6. البحث في أسباب الفساد واقتراح وسائل علاجها وتلافيها وإيصالها إلى الجهات المختصة .
7. تقوية العلاقات والروابط الإجتماعية بين أعضاء الجمعية ، من خلال إقامة الأنشطة الاجتماعية للأعضاء .

بلغ عدد موظفي الجمعية 12 موظفا كما في 31 ديسمبر 2011 (2010 - 11 موظف).

إن العنوان البريدي المسجل للجمعية هو : صندوق بريد رقم 655 ، اليرموك 72657 - دولة الكويت .

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل رئيس مجلس إدارة الجمعية بتاريخ 4 مارس 2012. إن الجمعية العامة للأعضاء لديها صلاحية تعديل البيانات المالية بعد إصدارها .

2 - السياسات المحاسبية

تم إعداد البيانات المالية للجمعية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقا لمتطلبات القرار الوزاري رقم 18 لعام 1990 ذات الصلة، وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي:

أ - أسس الإعداد :

يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة. إن السياسات المحاسبية المطبقة من الجمعية مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق بعض التعديلات للمعايير الدولية للتقارير المالية التالية كما في 1 يناير 2011:

المعايير والتفسيرات الصادرة وغير جارية التأثير

إن المعايير والتفسيرات التالية قد تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ولكنها غير جارية ولم تطبق من قبل الجمعية:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية"

يوضح المعيار ، والذي سيكون جاري التأثير على الفترات السنوية التي ستبدأ من أو بعد 1 يناير 2015، الكيفية التي يجب على المنشأة أن تصنف وتقيس بها موجوداتها . ينص المعيار على أن تصنف جميع الموجودات المالية ككل بناء على نموذج عمل المنشأة في إدارة الموجودات المالية وعلي خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية. تقاس الموجودات المالية إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة. إن هذه المتطلبات تحسن وتبسط طريقة تصنيف وقياس الموجودات المالية مقارنة بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 39. تطبق تلك المتطلبات طريقة ثابتة لتصنيف الموجودات المالية لتحل محل العديد من فئات الموجودات المالية الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم 39 التي لكل منها معيار تصنيف خاص بها. كما ينتج عن تلك المتطلبات طريقة موحدة لتحديد الانخفاض في القيمة لتحل محل العديد من طرق تحديد الانخفاض في القيمة الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم 39 الناتجة عن تصنيفات الفئات المختلفة.

ب - الأدوات المالية:

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي نقد في الصندوق ولدى البنوك وودائع لأجل. يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتعلقة بالاعتراف بتلك الأدوات المالية وقياسها في السياسات المحاسبية المتعلقة بها والمتضمنة في هذا الإيضاح.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقاً لمضمون الاتفاقيات التعاقدية.

المدينون

يتم الاعتراف بمدينيا بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية ناقصا مخصص الانخفاض الدائم في القيمة. إن مخصص الانخفاض الدائم في قيمة المدينين يثبت عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن الجمعية غير قادرة على تحصيل ديونها خلال المدة الأصلية للمدينين. تكمن صعوبات المدينين المالية الجوهرية في احتمالية أن المدين سيكون معرضاً لإشهار إفلاسه أو إعادة الهيكلة المالية أو عدم الانتظام أو عدم السداد، وتدل تلك المؤشرات على أن أرصدة المدينين قد انخفضت قيمتها بصفة دائمة. إن قيمة المخصص هي الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلية الأصلي. يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص، ويتم الاعتراف بمبلغ الخسارة في بيان الدخل. في حال عدم تحصيل أرصدة المدينين، يتم إعدامها مقابل حساب المخصص المتعلق بالمدينين، إن السداد اللاحق للمبلغ السابق إعدامه يدرج من خلال بيان الدخل.

الدائنون

يتم إدراج الدائنين مبدئياً بالقيمة العادلة و تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

ج - الموجودات ثابتة:

تتضمن التكلفة المبدئية للموجودات الثابتة سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الموجودات الثابتة، مثل التوصيلات والصيانة والتجديد الكامل في بيان الإيرادات والمصروفات في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة الحصول عليها من استخدام إحدى الموجودات الثابتة إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الموجودات الثابتة.

تظهر الموجودات الثابتة بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر الهبوط في القيمة. عند بيع أو استبعاد الموجودات، يتم استبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن استبعادها في بيان الإيرادات والمصروفات.

يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الموجودات الثابتة كما يلي:

سنوات	أثاث وديكورات	أجهزة وأدوات
5		
3		

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دورياً للتأكد من أن الطريقة وفترة الاستهلاك متفتحتين مع المنفعة الاقتصادية المتوقعة من بنود الموجودات الثابتة.

د - انخفاض قيمة الموجودات:

في نهاية السنة المالية، تقوم الجمعية بمراجعة القيم الدفترية للموجودات الملموسة للتأكد فيما إذا كان هناك دليل على انخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الانخفاض، يجب تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لاحتساب خسائر الانخفاض في القيمة، إذا وجد. إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على الجمعية تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.



إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يكون سعر الخصم يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة على الفور في بيان الإيرادات والمصروفات، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة انخفاض قيمة الأصل كانخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الانخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترية بسبب عكس خسارة انخفاض القيمة عن المبلغ الدفترية الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من انخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الانخفاض في القيمة على الفور في بيان الإيرادات والمصروفات إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الانخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

هـ - مخصص مكافأة نهاية الخدمة:

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الخاص و عقود الموظفين، إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف فيما لو تم إنهاء خدماته في تاريخ بيان المركز المالي، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام.

و - تحقق الإيراد :

يتم تحقق الإيرادات عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوق بها، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الاقتصادية سوف تتدفق إلي الجمعية، وأن بعض الخصائص قد تم التأكد منها لكل من عمليات الجمعية كما هو مذكور أدناه. إن مبالغ الإيرادات لا تعتبر موثوق بها إلى أن يتم حل جميع الالتزامات المرتبطة بالحصول علي الإيراد.

- يتم تحقيق جميع الإيرادات وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

- تحتسب إيرادات الفوائد علي أساس نسبي زمني وذلك باستخدام أسلوب الفائدة الفعلية.

ز - الأحداث المحتملة :

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر اقتصادية مستبعداً

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية مرجحاً.

ح - الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة :

إن الجمعية تقوم ببعض التقديرات والافتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

أ - الآراء:

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للجمعية والمبينة في إيضاح 2، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية :

1- تحقق الإيراد :

يتم تحقق الإيراد عندما يكون هناك منافع إقتصادية محتملة للجمعية ، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها . إن تحديد خصائص تحقق الإيراد كما هو مذكور في معيار المحاسبة الدولي رقم 18 يتطلب آراء هامة.

3 - أرصدة مدينة أخرى

2010	2011	
5,575	8,783	دفعات مقدمة للموردين
6,235	6,000	مصارييف مدفوعة مقدما
575	1,150	موظفون مدينون
911	405	إيرادات فوائد مستحقة
13,296	16,338	

إن القيمة العادلة للأرصدة المدينة الأخرى تقارب قيمتها الدفترية كما في 31 ديسمبر 2011.

لا تتضمن الأرصدة المدينة الأخرى أي موجودات يوجد انخفاض دائم في قيمتها. إن الحد الأقصى للتعرض لخطر الائتمان في تاريخ التقرير هو القيمة العادلة لكل فئة من فئات أرصدة المدينين المشار إليها أعلاه. لا تحتفظ الجمعية بأي رهن كضمان.

4 - موجودات ثابتة

المجموع	أجهزة وأدوات	أثاث وديكورات	التكلفة :
24,750	10,945	13,805	في 31 ديسمبر 2010
1,694	1,694	-	إضافات
26,444	12,639	13,805	في 31 ديسمبر 2011
16,831	7,559	9,272	الإستهلاك المتراكم :
3,562	1,398	2,164	في 31 ديسمبر 2010
20,393	8,957	11,436	المحمل على السنة
6,051	3,682	2,369	في 31 ديسمبر 2011
7,919	3,386	4,533	صافي القيمة الدفترية:
			في 31 ديسمبر 2011
			في 31 ديسمبر 2010

5 - مخصص مكافأة نهاية الخدمة

2010	2011	
1,709	1,837	الرصيد في بداية السنة
777	1,937	المحمل خلال السنة (إيضاح 7)
(649)	-	المدفوع خلال السنة
1,837	3,774	الرصيد في نهاية السنة

6 - تبرعات

2010	2011	
-	139,000	الديوان الأميري
8,755	15,592	مركز الفزعة والإرشاد القانوني
5,000	10,000	غرفة التجارة والصناعة
-	10,000	شركة مشاريع الكويت القابضة
-	10,000	الشركة الوطنية للاتصالات
20,000	-	مؤسسة البترول الكويتية
8,070	13,180	تبرعات أخرى
41,825	197,772	

7 - مصروفات عمومية وادارية

2010	2011	
		تكاليف موظفين:
18,566	33,255	رواتب وأجور
1,694	3,584	إجازات موظفين
777	1,937	مكافأة نهاية الخدمة (إيضاح 5)
2,101	1,088	مكافآت
23,138	39,864	
27,000	26,995	مؤتمرات ومنتديات
18,000	18,000	إيجارات
13,421	15,931	أبحاث ودراسات
9,546	6,244	سفر
5,890	4,202	إعلان
5,253	2,777	مطبوعات
7,537	2,017	ضيافة
1,245	516	ترجمة
6,776	5,264	أخرى
117,806	121,810	

8- إدارة المخاطر المالية

تتعامل الجمعية ضمن نشاطها الاعتيادي في الأدوات المالية الأولية مثل نقد في الصندوق ولدى البنوك وودائع لأجل ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار لها أدناه، ولا تستخدم الجمعية حالياً مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها عند الملائمة.

مخاطر سعر الفائدة:

إن الأدوات المالية تتعرض لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة. إن أسعار الفائدة الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير واستحقاق الموجودات والمطلوبات المالية المذكورة في الإيضاحات المتعلقة بها.

مخاطر الائتمان:

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض الجمعية لمخاطر الائتمان تتمثل أساساً في النقد لدى البنوك والودائع البنكية. إن النقد لدى البنوك والودائع البنكية مودعة لدى مؤسسات مالية ذات سمعة إئتمانية جيدة.

إن الحد الأعلى لتعرض الجمعية لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الاسمية للنقد لدى البنوك والودائع لأجل.

مخاطر السيولة:  
إن مخاطر السيولة تنتج عن عدم مقدرة الجمعية على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. وإدارة هذه المخاطر تقوم الجمعية بالاستثمار في الودائع البنكية القابلة للتسييل السريع.

جدول الاستحقاق الخاص بالمطلوبات المالية:

<u>2011</u>			
	3 إلى 6 شهر	1 إلى 3 شهور	أرصدة دائنة أخرى
المجموع	4,107	1,371	
	<u>5,478</u>	<u>1,371</u>	
<u>2010</u>			
	3 إلى 6 شهر	1 إلى 3 شهور	أرصدة دائنة أخرى
المجموع	1,925	1,185	
	<u>3,110</u>	<u>1,185</u>	

القيمة العادلة للأدوات المالية :  
يتم تعريف القيمة العادلة على أنها المبلغ الذي يمكن مقابله تبادل أداة مالية بين أطراف مطلعة وراغبة في عملية تجارية بحتة غير تلك المتعلقة بالبيع الجبري أو التصفية. كما في 31 ديسمبر، إن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها الدفترية.